

الفوائد المنتقاه من دروس الاجتهاد والفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الدرس الأول

➤ الاجتهاد يعني استخراج الأحكام الشرعية، من كتاب الله، ومن سنة رسوله- صلى الله عليه وسلم. ثم هو أيضًا طريقٌ للتفريق بين أنواع الناس، من هو المؤهل لأن يُستفتى ويُسأل، ومن هو الصالح للفتوى والاجتهاد، ومن هو من ليس كذلك.

➤ الاجتهاد هو الذي يحفظ الله به هذا الدين، ويعيد به الأمة إلى الأصول الشرعية، كتابًا وسنةً. بواسطة هذا العلم، نكتشف الفرق بين أولئك الذين يتزبون بزي العلم؛ ليخدعوا به الخلق، فإننا وجدنا من يتظاهر بالعلم والفتوى، من أجل تحقيق مقاصد دنيوية له، وبالتالي نحتاج إلى معرفة المؤهلات، والصفات التي نستطيع بها أن نفرّق بين من يقول لله من العلماء، وبين أولئك المتزينين بزي العلماء، وهم ليسوا منهم، إنما يريدون مكاسب الدنيا.

➤ من فوائد تعلم الاجتهاد أن يكون الاجتهاد منضبطًا بالضوابط الشرعية، والطرائق المرعية، وبالتالي يعرف الناس دين الله- سبحانه وتعالى.

➤ الناس على صنفين، أهل الاجتهاد، وهم الذين يتمكنون من استخراج الأحكام من الأدلة، وهؤلاء يجب عليهم أن ينظروا في الأدلة، وأن يحكموا بها، ويقابلهم أهل التقليد، وهم الذين لا يتمكنون من أخذ الأحكام من الأدلة، وذلك لأن أخذ الأحكام من الأدلة ليس أمرًا اعتباطيًا، وليس كل واحدٍ من الناس يتمكن منه،

➤ لا يصح للإنسان أن يأخذ باعتقاداته، أو بآرائه، أو باجتهاداته وهو ليس من أهل الاجتهاد والعلم والفتوى، ويدلك على هذا أن فهم النصوص ليس من الأمور الاعتبارية، بل له قواعد، وضوابط، وأنواع،

➤ عامة الناس في أشد الحاجة إلى مدارس الاجتهاد، لماذا؟ لأنهم يحتاجون إلى معرفة من هو المؤهل للفتوى، ومن ليس كذلك، من الذي يجوز الاعتماد على قوله، ماذا نفعل عند اختلاف المفتين، واختلاف الفتوى، ما هي الطرائق الشرعية المتعلقة بهذا الباب، كيف نحذر عامة الناس من أن يقولوا على الله بلا علم، هذا الذنب العظيم، الذي تواترت النصوص بالتحذير على صاحبه،

➤ تغيير الفتوى هذا له أسباب، من تلك الأسباب أن يكون الحكم مناطاً بوصفٍ، فيتغير ذلك الوصف، فيؤدي ذلك إلى تغير الحكم.

مثال ذلك: أفتيك اليوم أنه يجب عليك الزكاة، لماذا؟ لأنك تملك النِّصاب، بعد خمسة أشهر أفتيك بأنه لا تجب عليك الزكاة، لماذا؟ لأنك لم تعد مالِكًا للنِّصاب، تغيرت الفتوى، ما يأتيني أحدٌ يقول: هذا تناقضٌ، لا، هذا ليس تناقضاً، هذا جري على سنةٍ واحدةٍ، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

➤ من أسباب تغير الحكم: عدم اطلاع الفقيه على دليلٍ في السابق، ثم اطلع عليه، قد يكون عنده دليلٌ عامٌ، فيأخذ به، وحينئذٍ يتغير يكون عنده دليلٌ عامٌ فيأخذ به، ثم بعد ذلك يصل إليه دليلٌ خاصٌ في مسألةٍ بخصوصها، فيأخذ بذلك الدليل الخاص، فتلاحظون هنا أن التغير هنا نتج لأسبابٍ، أن التغير لا يكون هذا مقابلًا للاجتهاد، بل الاجتهاد يتغير بتغير أسبابه أو ظروفه أو أحواله أو صفاته، ومن ثمَّ لا يُعد هذا قاذحًا في ما يتعلق بالأحكام الشرعية.

➤ الاجتهاد هو استخراج الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية،

➤ الناس ينقسمون إلى أهل الاجتهاد، وهم الفقهاء الذين يأخذون الأحكام من الأدلة، وعندهم القدرة على ذلك، والصنف الثاني المقلدون، وهم الذين يراجعون العلماء فيأخذون بفتاواهم واجتهاداتهم، وتبرأ ذممهم بذلك.

➤ شروط الاجتهاد

هناك أربع صفاتٍ، من وجدت عنده فهو الفقيه الذي يجب عليه أن يجتهد، ويحرم أن يأخذ بقول غيره، مهما بلغت درجة ذلك الغير من العلم.

الصفة الأولى: معرفة الأدلة التفصيلية في المسألة المُجتهد فيها، بحيث يغلب على ظنه أنه لا يوجد دليلٌ غير ما هو حاضرٌ بين عينيه.

الصفة الثانية: أن يكون لديه القدرة على تطبيق قواعد الفهم والاستنباط المعروفة في علم الأصول، فمن لم يكن قادرًا على تحصيل الأحكام من الأدلة بواسطة هذه القواعد، فهذا لا يُعدُّ فقيهاً مجتهداً.

الصفة الثالثة: أن يعرف مواطن الاجتماع والاختلاف؛ لئلا يجتهد في مسألةٍ فيها اتفاقٌ سابقٌ، وإجماعٌ سابقٌ.

الصفة الرابعة: أن يعرف من لغة العرب ما يُمكنه من فهم الأدلة الشرعية.

➤ من هو العالم الرباني؟

فسَّرَه ابن عباس بأنه من يربي الناس على صغار العلم قبل كباره، وبعض التابعين قال: هو من يحبب الخلق في الله، ويحبب الله في الخلق.

➤ ما هي الصفات التي توجد في هذا العالم حتى يكون عالماً ربانياً؟

هناك عددٌ من الصفات :

الصفة الأولى: أنه يحذِّر من الآخرة، فيجعل الآخرة بين عيني المستفتي،

الصفة الثانية: الاعتماد على النصوص الشرعية، فهو يرجع إلى كتاب الله، وإلى سنة رسوله- صلى الله عليه وسلم.

الصفة الثالثة: أنه لا يُضمَر في صدره على أحدٍ، بل رغبته في وصول الخير للجميع، وابتعاد الشر عنهم، وهذا ينطلق من محبته لعباد الله، ومحبة الخير، ومحبة انتشار الخير بين الناس.

الصفة الرابعة: أنه ينتقي من الألفاظ والأساليب ما يكون سبباً في التزام الخلق بدين رب العزة والجلال.

المجتهدون خمسة أنواع،

- النوع الأول: هناك المجتهد المطلق، وهو الذي لا يتقيد بأصول مذهبٍ ولا بفروعه،
- النوع الثاني: هناك الفقهاء المنتسبون، وأولهم أصحاب الوجوه، وهم الذين يوافقون في الأصول قواعد مذهبيهم، لكنهم في الفروع قد يخالفون المذهب بناءً على قواعد المذهب.
- النوع الثالث: أصحاب الترجيح، فيكون في المذهب عددٌ من الروايات، فيأتي هذا الفقيه فيرجح إحدى هذه الروايات على غيرها،

الدرس الثاني

شروط الاجتهاد

- الشرط الأول: أن يكون الإنسان عالماً بالأدلة، الواردة في المسألة المُجتهد فيها، بحيث لا يفوته شيءٌ من هذه الأدلة،
- الشرط الثاني: أن يكون عالماً بقواعد الاستنباط، بقواعد علم الأصول،
- الشرط الثالث: أن يكون عارفاً بمواطن الاتفاق والاختلاف.
- الشرط الرابع: أن يعرف من لغة العرب ما يمكنه من فهم الأدلة.

جمهور أهل العلم يرون أنه يمكن تجزؤ الاجتهاد، فيكون المرء مجتهداً في بابٍ دون بابٍ، أو في مسائلٍ دون مسائلٍ.

➤ ورد عن طائفةٍ عن السلف، الامتناع عن الفتوى في بعض المسائل، وورد عنهم الإحالة إلى غيرهم.

➤ المجتهدون من العلماء خمسة أنواع :

النوع الأول: من يكون مجتهدًا في الأصول والفروع،

النوع الثاني: المجتهد المنتسب إلى مذهبٍ، المنتسب إلى إمامٍ.

النوع الثالث: أصحاب الترجيح،

النوع الرابع: أصحاب التخريج،

النوع الخامس: أصحاب الحفظ،

➤ كلمة الاجتهاد قد يُراد بها استخراج الحكم من الدليل، وهذا كما يشمل المسائل الظنية، يشمل المسائل القطعية، وقد يُراد بكلمة الاجتهاد المسائل أو البحث في المسائل التي ليس فيها دليلٌ قاطعٌ، ويكون للاجتهاد فيها مجالٌ.

هذا الصنف أو هذا المعنى من معاني الاجتهاد لا يقع في المسائل القطعية، لا يقع في المسائل التي دليلها قطعيٌّ، إنما يقع في المسائل التي فيها دلائل ظنيةٌ، أو فيها احتمالاتٌ.

➤ الجمهور قالوا: هناك حكمٌ لله واقع في المسألة قبل اجتهاد المجتهدين، بعض المجتهدين يصيبه، وبعض المجتهدين لا يصيبه، فهذا قول الجمهور، وبنوا على ذلك أن المجتهدين منهم مصيبٌ ومنهم مخطئٌ، وقد يستدلون على ذلك بعددٍ من النصوص، يستدلون على أن المجتهد قد يخطئ، قد يوافق حكم الله، وقد يخطئه،

➤ المجتهد بين حالين، إما أن يكون مصيبًا فيكون له أجران، وإما أن يكون مخطئًا فله أجرٌ واحدٌ.

➤ مذاهب الأئمة طرائق للتعلم والدراسة، مذهب الإمام أبي حنيفة، مذهب الإمام الشافعي، مذهب الإمام مالك.

➤ الاجتهاد له أصولٌ وطرائق، وليس بالأمور الاعتبارية، والتقديرية، وإنما لابد من السير فيه على أصولٍ، من لم يسر في اجتهاده على هذه القواعد والأصول فحينئذٍ سيكون اجتهاده فوضوياً،

➤ من القواعد الفقهية المقررة في هذا الباب: أن الاجتهاد لا يُعارض النص، فكل اجتهادٍ في مقابلةٍ، فإنه يعد لاغياً، لا اجتهاد في مورد النص،

➤ هناك أيضاً قاعدةُ الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، أي أن الحكم المبني والمقرر على اجتهادٍ سائغ، فإننا لا ننقضه، لأنه ذلك الفقيه مجتهدٌ، وبالتالي الأصل صحة اجتهاده.

➤ مذهب الإمام نعرفه من لفظه الصريح، أو من ظاهر كلامه، أو بواسطة الدلالات، سواء كانت دلالاتٍ نصيةً أو غيرها، وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة فعله، إذا فعل فعلاً أثبت لنا مذهب إمامه، وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة التخريج على كلامه، والقياس عليه.

الدرس الثالث

➤ أحكام الشريعة ليست على درجةٍ واحدةٍ، بل منها ما هو قطعيٌّ يُجزم فيه بخطأ المخالف، ويُنقض الحكم المخالف للصواب، وهذا ما يسميه بعض العلماء: الأصول، وهناك ما هو ظنيٌّ، لا نجزم فيه بخطأ المخالف، ولا ننقض حكمه القضائي، متى خالف اجتهاداتنا، وهذا قد يسمى الفروع.

➤ ولا يجوز أن يخرج الحق والصواب عن الأمة، بحيث لا يوجد قائلٌ يقول بالحق في أحد الأزمنة، وذلك لقول النبي- صلى الله عليه وسلم: «-لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق»، إذن لا يوجد في كل زمانٍ قائلٌ يقول بالحق، ومن هذا المنطلق، قلنا بأنه لا يجوز استحداث أقوالٍ جديدةٍ، لم يكن السلف يقولون بها.

➤ حكم الله واحدٌ، وأن المجتهد قد يصيبه، وقد يخطئه.

➤ لله حكماً في الوقائع، وأن المجتهدين يجتهدون لمحاولة إدراك ذلك الحكم، فمن أصابه فهو المصيب، ومن لم يصل إليه فهو مخطئ.

➤ من اجتهد وبذل وسعه، لكنه لم يُمكن من الوصول إلى الحق، فإنه لا يأثم بذلك، بل له أجرٌ على اجتهاده، مادام أنه يريد الحق، وأنه معتمدٌ على الكتاب والسنة، قد يصل إلى قولٍ خاطئٍ، وقد يكون ما وصل إليه بدعةً، لكنه لا يأثم بذلك، لكونه بذل ما في وسعه،

➤ مذهب أهل السنة من أكثر الناس عذراً للمخالف لهم، وللمخطئ في مسائل الأصول، وهم يتحملون من خطأ غيرهم، ويبدلون من النصح والإرشاد له ما لا يتحملة غيرهم، ولذا هم أبعد الناس عن التكفير، والتبديع،

➤ هل يجوز للمجتهد أن يترك اجتهاده في الأصول والفروع؟

نقول: إذا اجتهد المجتهد في مسألةٍ، أصليةٍ أو فرعيةٍ، فإنه يجب عليه أن يعمل بما وصل إليه اجتهاده، سواءً في مسائل الأصول، أو في مسائل الفروع، ولا يجوز له أن يخالف اجتهاد نفسه؛ لأنه يظن أن هذا القول الذي قاله، هو شرع الله- عزَّ وجلَّ-، وما ظن أنه شرع الله وجب عليه اتباعه.

➤ أن الأئمة وأن العلماء غير معصومين، وأن الفقيه مهما علت منزلته، قد يصيب وقد يخطئ، الخطأ عند العالم لا يوجب استنقاص مكانته، ولا يبيح الكلام في عرضه، ومن ثمَّ الواجب حفظ مكانة العلماء، وطلبة العلم، فحفظ مكانته دينٌ يتقرب به إلى الله- عزَّ وجلَّ-، ولو أخطأ في بعض المسائل،

➤ باب الاجتهاد بابٌ رفيع العمد، وبالتالي لا يدخله كل أحدٍ، إنما يدخله الفقهاء، القادرون على جمع الأدلة، وفهمها والاستنباط منها.

➤ قد يكون المجتهد يرى رأيًا في مسألةٍ فقهيةٍ، ثم بعد ذلك يقلِّب النظر في المسألة، فيختلف اجتهاده، فحينئذٍ ما مضاه، وما قبل اجتهاده الأخير يعمل فيه بالاجتهاد الأول، وما بعد ذلك يعمل فيه بالاجتهاد الجديد،

➤ مسائل تغير الاجتهاد ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تغير الاجتهاد من الفقيه المجتهد المفتي.

النوع الثاني: تغير اجتهاد القاضي .

النوع الثالث: في تغير اجتهاد الإنسان لنفسه.

الدرس الرابع

➤ التقليد في اللغة: يُراد به: إما التعليق أو التنصيب؛

➤ أما تعريف التقليد في الاصطلاح: بعضهم يقول: الأخذ بقول من ليس قوله حُجَّةً.

➤ قول النبي- صلى الله عليه وسلم -وسنته حجةٌ، فالأخذ بها لا يُعدُّ تقليدًا.

ومثل هذا الأخذ بالإجماع، فإن الإجماع حجةٌ شرعيةٌ، وبالتالي لا يُعدُّ الأخذ به من التقليد،

➤ حكم التقليد، ومن هو الذي يقلد.

تقدم معنا تقسيم الناس إلى صنفين، الصنف الأول: هم أهل الاجتهاد، وهم الذين يأخذون الأحكام الشرعية من الأدلة، فهؤلاء لا يجوز لهم التقليد، لأنهم متمكنون من أخذ الأحكام من الأدلة، وبالتالي لا يجوز لهم أن يقلدوا،

الناس على صنفين: صنفٌ يتمكن من العلم، فهؤلاء لا يسألون، وإنما يأخذون الأحكام من الأدلة، وصنفٌ لا يعلمون، فهؤلاء هم أهل التقليد، وهم الذين يراجعون العلماء، فيسألونهم، ويأخذون الأحكام منهم.

شروط الاجتهاد أربعة شروط:

الشرط الأول: معرفة الإنسان بالنصوص الشرعية، والأدلة الواردة في المسألة المُجتهَد فيها،
الشرط الثاني: أن يعرف مواطن الاتفاق والاختلاف، بحيث لا يخالف أمرًا مُجمَعًا عليه .
الشرط الثالث: معرفة أصول الفقه؛ ليتمكن من التمييز بين ما هو دليلٌ، وما ليس بدليلٍ،
وليتمكن من استنباط الأحكام من الدليل،
الشرط الرابع: فهو أن يعرف من لغة العرب ما يمكّنه من فهم الأدلة، وسواءً في معاني الألفاظ،
ودلالاتها، أو في النحو والبلاغة، وسائر علوم العربية،

ما هو أول واجبٍ على المُكَلَّف؟

والعلماء لهم أربعة أقوالٍ في هذه المسألة،
القول الأول: قال طائفةٌ من المعتزلة: بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو الشك،
القول الثاني: أن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو النظر، بحيث ينظر الإنسان في الآيات الكونية
والشرعية، فيستنبط منها المسائل الأصلية،
القول الثالث: يقول بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو قصد النظر، بحيث يكون عند الإنسان نيةٌ
ومقصدٌ للنظر في الآيات الدالة على المطالب الإلهية .
القول الرابع: يقول بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو التَّوْحِيد، والشهادتان، شهادة التَّوْحِيد
وشهادة الرسالة.

وهذا القول الأخير هو قول أهل السنة والجماعة، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص في مواطن
كثيرة، فإن النبي- صلى الله عليه وسلم -قد خاطب الناس بالتوحيد، وإنما طالِبهم بالنظر؛ ليصلوا
إلى التَّوْحِيد

➤ الصواب أن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو التَّوْحِيد، وإثبات الرسالة لنبينا- صلى الله عليه وسلم-، وأما النظر فهذا وسيلةٌ، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا المقصود، وبالتالي فالأمر به إنما هو أمر للوصول إلى ذلك المقصود.

➤ الصواب: جواز التقليد لغير المجتهدين، سواءً في مسائل الفروع، أو في مسائل الأصول، أو في ما اشتهر من دين الله بالنسبة لمن لم يعلم ذلك من دين الله قطعاً، وأن القول بإلزام غير المجتهدين بالاجتهاد، سواءً في الفروع، أو في الأصول مخالفٌ لما كان في عهد النبوة، وما يسير عليه الناس إلى يومنا هذا،

الدرس الخامس

➤ مَنْ هو الذي يُقَلَّد؟

من ليس بمجتهدٍ، مَنْ لم يصل رتبة الاجتهاد، فإنه يجب عليه أن يُقَلَّد، ولا يجوز له أن يجتهد؛ لأنه لا يملك آلة الاجتهاد،

➤ ما هو الوصف الذي يُعوَّل عليه في الحُكم؟

وصف الاجتهاد، من كان من أهل الاجتهاد، فهذا يجب عليه أن يعمل بالأدلة، وأن يجتهد، ولا يجوز له أن يقَلِّد غيره .

ومن لم يصل إلى رتبة الاجتهاد، فهذا يجب عليه السؤال، حتى ولو عرف جميع أقوال الفقهاء، وجميع أدلتهم، وحفظها حفظاً دقيقاً متيناً؛ لأنه ليس لديه آلة الاجتهاد.

➤ ما هي شروط الاجتهاد؟

شروط الاجتهاد أربعة :

الأول: معرفة النصوص الشرعية، الواردة في المسألة المجتهد فيها، معرفةً بأعيانها، وبصحتها.

الثاني: معرفة الإنسان بأصول الفقه، وقدرته على تطبيقه،

الثالث: أن يعرف مواطن الاتفاق والاختلاف.

الرابع: أن يعرف من لغة العرب، ما يمكّنه من فهم الأدلة.

متى نعرف أن الشخص من أهل العلم الذين يجوز الرجوع إليهم؟

نقول: هناك طرائق:

الطريق الأول: رجوع العلماء إلى شخص في الفتوى،

الطريق الثاني: بطريق الدلالة،

الطريق الثالث: بطريق التقرير، وعدم النكير،

ماذا يفعل العامي عند اختلاف الفقهاء؟

الصواب: أن العامي في هذه المسألة، مادام لم يعلم بأقوال الفقهاء أنه مخيّر، فيسأل أي فقيه منهم، حتى ولو سأل الفقيه المفضل، جاز له ذلك، وبرأت ذمته بعمله بفتواه.

متى يكون الشخص مؤهلاً للفتوى؟

عندما يتمكن من معرفة الراجح من المرجوح، لو عرف جميع الأقوال في المسألة، وجميع الأدلة في المسألة، وجميع المناقشات، لكنه لم يتمكن من الترجيح فيها، فهذا ليس بفقيه في هذا الباب، وإن كان قد يكون مجتهداً في باب آخر.

الفقيه، يُشترط أيضاً في الفقه حتى يُقبل قوله أن يكون عدلاً، إذا لم يكن عدلاً، لم يجز أن نستند

إلى فتواه؛ لقوله- عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]:

ومن هذا المنطلق، المجهول لا يجوز لنا أن نعتمد على قوله؛ لأنه تجهل عدالته، ويُجهل علمه، ومن ثم لا بد أن يكون عدلاً، ومن طبيعة العدل: أن لا يتكلم في مسألة إلا إذا كان من أهلها،

عندما يكون الإنسان مضطراً، ولا يجد فقيراً يسأله، حينئذٍ لا سبيل له إلا أن يسأل أولئك النقلة، الذين ينقلون العلم، النقل لا حرج على الإنسان فيه، لكن هل يلزم من نقل إليه أن يعمل بذلك النقل؟ نقول: لا يلزمه، إنما يجب عليه أن يسأل، إلا في مواطن الضرورات،

لا يخلو زمانٌ من فقيهٍ مجتهدٍ، فكل الأزمنة لابد أن يوجد فيها فقهاء مجتهدون، لقول النبي- صلى الله عليه وسلم: «-لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق»، ومن الحق أن يكونوا من أهل الاجتهاد،

الدرس السادس

الصحابة- رضوان الله عليهم -بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم -تفرّقوا في البلدان، فأخذ كلُّ أهل بلدٍ من هذه البلدان بعلم الصحابة، الذين وفدوا إليها، وقبلوا ما صدر عنهم من الاجتهادات الفقهية، وعملوا بها، وساروا عليها، وذلك أن العلماء كانوا يأخذون من أولئك الصحابة، الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي- صلى الله عليه وسلم-، فعلم أهل بلد بما لم يعلمه أهل البلد الآخر، فحصل حينئذٍ شيءٌ من الاختلاف بين العلماء.

الاختلاف الذي حصل بين العلماء، له أسبابٌ عديدةٌ: من تلك الأسباب :
الاختلاف في الحديث النبوي، من جهة وصوله إلى بعض البلدان دون بعضها الآخر، ومن جهة: كون بعض البلدان وصل إليها الحديث بطريقٍ ضعيفٍ، بينما صحَّ طريق الحديث الذي ورد إلى البلد الآخر، فيقع الاختلاف بين العلماء بسبب ذلك .

قد يقع الاختلاف في القاعدة التي يُردُّ إليها الحكم في المسألة الفقهية، وقد يقع الاختلاف في طريقة إدراج الفرع الفقهي في تلك القاعدة، فيقع الخلاف في الحكم الفقهي.

➤ اختلاف العلماء في المسائل الفقهية، ليس من الأمور الاعتبارية، بل هو مبنيٌّ على أصولٍ، يُعذر فيها كل واحدٍ من هؤلاء العلماء، ولا يجوز لنا أن نستدل بوجود هذا الاختلاف على الإنزال من مقام إمامٍ من هؤلاء الأئمة.

➤ هناك سبعة طرقٍ يمكن أن نعرف أن نُثبت للإمام مذهبًا في المسألة من خلالها.

- الطريق الأول: هناك النص الصريح من الإمام،
- الطريق الثاني: أن يكون الاستنباط بطريق ظاهر كلامه،
- الطريق الثالث: ما يكون بطريق المفاهيم والدلالات،
- الطريق الرابع: أن نجد أن الإمام ورد عنه فعلٌ من الأفعال،
- الطريق الخامس: القياس على كلامه في ما نصَّ على علته،
- الطريق السادس: أن لا ينصَّ الإمام على علة المسألة،
- الطريق السابع: وهو: التقرير،

➤ إذا اختلف العلماء على قولين: فحينئذٍ يرجَّح بينهم، بحسب ثلاث صفاتٍ:

- الصفة الأولى: العلم؛
- الصفة الثانية: صفة الورع،
- الصفة الثالثة: صفة الأكثرية،

➤ الفقهاء من كل بلدٍ، لا يتقيدون بالمذهب الذي تعلموا عليه، وإنما يكون لهم اجتهاداتٌ وآراء، ولذلك أيضًا تجد أن علماء المذاهب لا يتقيدون بالقول المشهور في المذهب، كم من مسألةٍ خالف فيها أبو يوسف الإمام أبا حنيفة، وكم من مسألةٍ خالف فيها محمدٌ بن الحسن إمامه الإمام أبا حنيفة- رحمه الله-، وهكذا في بقية الأئمة،

الدرس السابع

➤ الفتوى في اللغة، مأخوذة من معنى البيان والوضوح، وكأن الفتوى توضح حكم الله -جلّ وعلا- وتبينه في الوقائع التي تنزل بالناس، والمراد بالفتوى إذن: توضيح وبيان حكم الله -جلّ وعلا- في الوقائع التي تقع في الناس.

➤ هناك منهجان من مناهج العلماء في حقيقة الفتوى، فطائفة تقول: كل بيانٍ للحكم الشرعي في الوقائع، فإنه يُعدُّ فتوى، بينما رأى آخرون: بأن الفتوى هي التي تكون ناشئة عن سؤالٍ، فهي بيانٌ لحكمٍ شرعيٍّ، جوابًا عن سؤالٍ.

➤ الفرق بين الفتوى والقضاء.

- ❖ الأول: أن باب الفتوى في ما بين العبد وبين ربه -سبحانه وتعالى-، بينما في باب القضاء: القضاء يكون في مسائل الخصومات والنزاعات بين الناس،
- ❖ الثاني: أن القضاء مُلزمٌ، بينما الفتوى غير مُلزمةٍ في الأحكام الدنيوية،
- ❖ الثالث: أن الفتوى تكون في مسألةٍ عامةٍ، تتعلق بعموم الناس،
- ❖ الرابع: القضاء لا يدخل أصالةً في مسائل العبادات، بخلاف الفتوى،

➤ تبرز أهمية الفتوى في أشياء:

- الأول: إصلاح أحوال الخلق في الآخرة؛
- الثاني: استجلاب رضا الله، فإن الفتوى تُستجلب بها صفة الرضا من رب العزة والجلال؛
- الثالث: أن الاستقرار على كافة أصعدته، إنما يكون بهذه الفتوى،

➤ قد ورد عن الإمام مالك -رحمه الله- أنه سُئل عن أربعين مسألةً، أو عن اثنين وأربعين مسألةً، فقال في ستٍّ وثلاثين منها: لا أدري، فلما قيل له في ذلك، وأنه أتاه السائل من مصر، قال: ارجع إلى من ورائك، فأخبره أن مالكًا لا يدري.

➤ المفتي يُشترط له شرطان:

- ✓ الشرط الأول: الاجتهاد.

✓ الشرط الثاني: العدالة.

➤ فلا يُفتي إلا من كان مجتهداً، والمجتهد تقدّم معنا أنه يتصف بأربع صفات:

- (١) العلم بالأدلة الشرعية.
- (٢) والقدرة على تطبيق القواعد الأصولية.
- (٣) ومعرفة موطن الاتفاق والخلاف.
- (٤) ومعرفة شيء من لغة العرب، يتمكن به من فهم النص ومدلوله.

➤ هل المقلّد يصح أن يُستفتى؟

نقول: لا يصح أن يُستفتى؛ لأن الله -جلّ وعلا- يقول: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وبالتالي من لا يعلم، فوظيفته السؤال، ولا يُسأل

الدرس الثامن

➤ الأئمة -رحمهم الله- نهوا عن تقليدهم، وشددوا في ذلك، ومرادهم بهذا: أن من كان متأهلاً للفتوى والاجتهاد، فلا يجوز له أن يقلّد أحداً من الناس، بل عليه أن يأخذ الأحكام من الأدلة مباشرة، وذلك لأنه قد تمكن من أخذ الحكم من الأدلة، ولأخذ من الأدلة هو الأصل

➤ الأصل في التقليد: أن يكون لعالمٍ موجودٍ في زمان المقلّد؛ لأن الله قال: ﴿فَاسْأَلُوا﴾ [النحل: 43]، والسؤال يقتضي وجود سائلٍ ومسئولٍ، يقتضي أن المقلّد قد سُئل.

➤ الرُّخص على نوعين:

- النوع الأول: رُخصٌ منسوبةٌ إلى الشارع،
- النوع الثاني: رُخصٌ منسوبةٌ إلى المجتهدين،

➤ المخالفة في المذهب على ثلاثة أنواع:

➤ النوع الأول: مخالفةٌ في المذهب بأمرٍ يتعلق بالعبادة في داخلها، يرى أنه مُبطلٌ.

➤ النوع الثاني: الاختلاف في مناط الحكم، مع الاتفاق في الحكم، فإذا وقع بين المأموم والإمام اختلاف في مناط الحكم، فحينئذٍ لا يصح الاقتداء بالمخالف.

النوع الثالث: أن يكون الاختلاف في الحكم، وفي هذه الحال تصح الصلاة خلف المخالف في المذهب

➤ الاختلاف أو تغير الفتوى له أسباب،

- ✓ السبب الأول: إما أن يكون لتغير ترجيحه في القاعدة الأصولية،
- ✓ السبب الثاني: تغير حكم الفقيه للحديث النبوي صحةً وضعفًا،
- ✓ السبب الثالث: أن يكون الحكم مناطاً بمعنى فيتغير ذلك المعنى، كما لو كان عندنا حكمٌ متعلقٌ بالأعراف، فحينئذٍ يتغير اجتهاد الفقيه بناءً على تغير العرف.

➤ الفقيه إذا أغلق على الناس بابًا يظنون حاجتهم فيه، أن عليه ثلاثة أمور:

- الأول: التمهيد لذلك بالمهمدات المناسبة؛ ليُقبل هذا الحكم.
- الثاني: أن يبين الآثار والحكم المترتبة على قفل هذا الباب.
- الثالث: أن يُرشد العباد إلى طريقٍ آخرٍ يتمكنون من سد حوائجهم به.

الدرس التاسع

➤ من المعلوم أن الفتوى عليها مدارٌ عظيمٌ، وأنها هي التي تتضح بها الأحكام الشرعية، وأن الله -عزَّ وجلَّ- قد أخذ الميثاق على العلماء ليُبينوا شريعته، ومن ثمَّ نتقرب إلى الله جميعًا بتقرير مسائل الفتوى، ونتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بتدارس هذه المسائل، لنعرف أحكام المفتي والمستفتي، فنكون بذلك قد سرنا على الطريقة الشرعية في ما يتعلق بأحكام الشريعة.

➤ الاستفتاء إنما يكون للعلماء الذين يتصفون بصفيتين:

- ❖ الأولى: أن يكونوا من أهل الاجتهاد؛
- ❖ الثانية: أن يكونوا من أهل العدالة؛

➤ الأصل في الاستفتاء: أن يكون لمن يوثق به في علمه ودينه وورعه،

➤ مستور الحال في العلم، لا يجوز أن يُسأل، وذلك لأنه لا يُدرى، هل الأجدر به أن يسأل أن يُسأل، ولأن الله عز وجل إنما أمر بسؤال أهل الذكر، فأما من لم يكن من أهل الذكر، لم يصح أن يُسأل.

➤ لا بأس أن يُستفتى الحاكم والقاضي، متى كان من أهل الاجتهاد،

➤ العلماء يقررون بأنه إذا كان بين المستفتي والمفتي عداوة، إما لأمر دنيوي أو لغيره، فإنه لا بأس أن يستفتي المستفتي من هو عدو له، ولا بأس أن يفتي ذلك المفتي لمن سألته، ولو كان بينه وبينه عداوة، فإن العداوة والصدقة ليست من منافيات باب الفتوى.

➤ من الأمور التي يقررها أيضًا علماء الشريعة: أن الغضبان لا يُستفتى، متى كان غضبه مسيطرًا عليه، وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- منع القاضي من القضاء حال الغضب،

➤ ليس المراد باليسر والسماحة: موافقة الناس على رغباتهم وأهوائهم، وإنما متى سار الإنسان على الحكم الشرعي، فحينئذ يكون على جانب التيسير والتسهيل.

➤ قد أثير عن بعض الصحابة أنهم منعوا أشخاصًا من الفتوى، وخصصوا مفتين في بعض الأبواب العلمية،

➤ تتبع الرُّخص هذا مصطلح يُراد به أحد معنيين:

المعنى الأول: الأخذ بالرخصة الواردة في الكتاب والسنة، فهذا جائز، ولا حرج فيه، ومباح على الإنسان أن يفعله،

المعنى الثاني: قد يُطلق اسم الرُّخص على اختلافات العلماء، بل قد يُطلق على شواذ الأقوال، يسميه بعضهم رخصةً، وهذا ليس برخصة منسوبة إلى الشارع، وإنما هي اجتهادات من بعض الفقهاء، وبالتالي ليست معصومة، قد يقع فيها الخطأ، وقد يقع فيها الزلل،

الدرس العاشر

➤ الأصل أن المفتي يُفتي بما هو راجحٌ لديه، وبما يغلب على ظنه أنه حكم رب العزة والجلال، فهذا هو الذي ينطلق فيه المفتي، (القول الراجح).

➤ العلم الصحيح يكون بمعرفة الراجح من المرجوح، مَنْ عَرَفَ الأقوال، ولم يميز راجحها من مرجوحها، فهذا ليس عنده علمٌ، وإنما عنده حفظٌ لهذه المسائل، وليس بعالمٍ؛ لأنه لم يتوصَّل إلى معرفة ما يغلب على ظنه من أحكام الله -جلَّ وعلا-، والحكم الشرعي يكون بمعرفة حكم الله، لا بمعرفة أقوال الناس.

➤ الأصل عدم ذكر الخلاف في فتوى المفتين، لماذا؟
لئلا يكون هناك ذبذبةٌ في الفتوى، ولئلا يكون هناك هوّى في نفوس المستفتين، وبالتالي يأخذون من الأقوال ما تشتهيهِ نفوسهم، ويرغبون فيه، ولا يراعون الحكم الشرعي

➤ الفتوى مبنيةٌ على أربعة أركانٍ:
هناك المفتي، وهناك المستفتي السائل، وهناك موضوع الفتوى، وهناك ذات الفتوى.. إذن هذه أركان الفتوى.

➤ من الأمور والصفات التي ينبغي أن تكون في المفتي: أن يكون عارفاً بالناس، والمعرفة بالناس تكون في عددٍ من الأمور:

- ✓ الأمر الأول: أن يعرف عوائدهم،
- ✓ الأمر الثاني: أن يعرف معاني كلامهم ومصطلحاتهم،
- ✓ الأمر الثالث: أن يعرف حيالاتهم وتحيلاتهم.
- ✓ الأمر الرابع: أن يعرف مدى انتشار الفسق فيما بينهم.

➤ هناك صفاتٌ ينبغي للمفتي أن يكون من أهلها، من ذلك:
✓ أن يكون رفيقاً بالمستفتي، ما يتعجَّل عليه، ولا يرفع الصوت عليه، يرفق به.
✓ أنه ينبغي للمفتي أن يمهّد للحكم الغريب على المستفتي بممهّداتٍ، تجعله يقبل الحكم الشرعي، ويلتزم به.

➤ من الأمور التي ينبغي أن تُلاحظ بالنسبة لآداب المستفتي: أن يكون استفتاءه للأخرة.

الدرس الحادي عشر

➤ نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الاختلاف، وبَيَّن أن مما أهلك الأمم السابقة كثرة اختلافهم على أنبيائهم.

➤ الاختلاف ليس مرغَّباً فيه، لكنه قد يقع في الناس، فحينئذٍ نحتاج إلى آليةٍ لكيفية التعامل مع هذا الخلاف،

➤ هناك أسبابٌ كثيرةٌ، للاختلاف الفقهي من تلك الأسباب:

■ السبب الأول: الاختلاف في اعتبار الشيء دليلاً، فقد يقع نزاعٌ بين العلماء في أحد الأدلة،

هل يصح الاستدلال به أو لا يصح الاستدلال به،

■ السبب الثاني: الاختلاف في صحة الدليل، فقد أرى أن الدليل صحيحٌ، وترى أنه ضعيفٌ،

وبالتالي لا يكون هناك اتفاقٌ بين المجتهدين.

■ السبب الثالث: الاختلاف في التععيد الفقهي في ذلك الباب، فيقع اختلافٌ بين العلماء

بسبب ذلك،

■ السبب الرابع: أن يقع الاختلاف في إدراج الفرع

■ السبب الخامس: وفي مراتٍ يقع الاختلاف في وجه الاستدلال، يكون القاعدة واحدةً

والحديث واحداً، ويقع اتفاقٌ أن هذا الدليل يستدل به في هذه المسألة، فيقع الاختلاف

بسبب الاختلاف في كيفية تطبيق المسألة.

■ السبب السادس: قد يقع الاختلاف بسبب التعارض بين الأدلة، فيدل دليلٌ على حكم،

ويدل دليلٌ آخر على مضاده، فيقع التردد بين العلماء في كيفية التعامل مع ذلك

التعارض،

➤ من أدب الاختلاف أيضاً أن يحصل اتفاقٌ على المرجع الذي يُرجع إليه عند وجود الاختلاف

- وجود الاختلاف لا يسوّغ للإنسان الأخذ بأي واحدٍ من الأقوال التي وقعت بين أهل الاختلاف
- أننا نتقرب إلى الله -عزّ وجلّ- بعذر المخالف، هذا المخالف الذي خالفنا في هذه المسألة نعذره،
- الخلاف لا يقضي على الأخوة الإيمانية، بالتالي لازالت الأخوة الإيمانية موجودةً، والخلاف يُتقرب إلى الله -عزّ وجلّ- بتقريب هوة الخلاف، وتقريب وجهات النظر؛
- الأصل في الفتوى عدم ذكر الخلاف، الأصل أن المستفتي أن يطلب منك أن توصله إلى حكم الله -عزّ وجلّ- وحكم الله واحدٌ، وبالتالي المفتي لا يُبين إلا قولاً واحداً يرى أنه شرع رب العزة والجلال.
- الاختلاف الفقهي ليس مذموماً بالكلية، وإنما يترتب عليه آثارٌ حميدةٌ من نشر المعرفة، والعلم بين العباد.
- صلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.